

تحولات المعرفة الدينية الإسلامية: من العلم الشرعي إلى الفكر الإسلامي

الحسن مصباح^(*)

تمهيد

إن المتأمل للساحة المعرفية الدينية في عالمنا العربي الإسلامي يلاحظ تحولا في المشهد المعرفي الحديث عما كان مُتداولاً في التاريخ المعرفي الإسلامي. هذا المشهد الذي كانت تتربع العلوم الشرعية على قمة هرمه المعرفي، أصبح ما اضطلع على تسميته بـ«الفكر الإسلامي» يحتل تقريبا أهم مفاصل المجال المعرفي الإسلامي. أما علماء الشرع من فقهاء وغيرهم من حملة العلم الشرعي الذين كانوا هم الناطقين



(*) جامعة محمد الأول، كلية العلوم، وجدة، المغرب. البريد الإلكتروني: hacenemasbah58@gmail.com

المعرفي، عن أداء هذا الدور لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية سنأتي على ذكرها لاحقاً. و«الفكر الإسلامي» الذي احتل جل المواقع المعرفية في العصر الحديث لم يستطع نتيجة ظروف تشكله وطبيعة اشتغاله أن يتبوأ الموقع الشرعي والتشريعي الذي كان للعلوم الشرعية فيما قبل.

كيف وصلنا إلى هذا المأزق؟ وما المخرج من حالة الارتباك المعرفي هاته؟ وكيف السبيل من ثم لتأسيس شرعية معرفية موحدة ومنظمة للمجالات المعرفية في مجالنا الحضاري باعتبار ذلك مقدمة ضرورية لاستعادة الأمة عافيتها الحضارية. يبدو لي أن استيعاب تاريخ تشكل البنى المعرفية ضمن فضاءنا الحضاري ونوعية المسارات التي قطعها إلى حين وصولها، الحالة الراهنة التي أشرنا إليها سالفاً، قد يساعدنا في وعي طبيعة المأزق الذي تعيشه المعرفة الدينية حالياً، ومن ثم اقتراح الحلول الممكنة لتجاوزه.

العلوم الإسلامية ومؤسساتها من التأسيس إلى الانقطاع

قبل الحديث عن المسارات التاريخية التي عرفتھا العلوم الإسلامية لا بد

الرسميين باسمه فقد جرت مزاحمتهم بفئة جديدة من حاملي هذا المولود المعرفي الجديد الذين ينعنون ب«المفكرين الإسلاميين». هذا التحول المعرفي صاحبه تحول وارتباك على مستوى الفعل الديني في مجتمعاتنا العربية والإسلامية المعاصرة. لقد تحولت المعرفة الدينية من مجال لتدافع الآراء والأفكار العلمية إلى ساحة لحرب المواقع بين فرقاء لا يربطهم في كثير من الأحيان إلا المسمى الإسلامي.

إن ما نعيشه اليوم هو اختلال على مستوى الشرعيات المعرفية تولد عن منظومة الاختلالات العامة التي تعيشها جل مؤسسات الأمة نتيجة ما أصاب هذه المؤسسات من انقطاع تاريخي منذ اجتياح الاستعمار للبلدان الإسلامية وتحطيمه لوحدة مسارها وسيورتها التاريخية. ذلك أن شرعية أي مجتمع هي من شرعية المعرفة المؤسسة له، كما أن المجتمع هو من يمنح صفة الشرعية ويعترف بها للمؤسسة العلمية المنتجة للمعرفة ويخولها حق تمثيله معرفياً. هذه الشرعية المتبادلة بين المعرفة والمجتمع هي التي تمنح للأمة معنىً لوجودها وبوصلة لفعلها الحضاري. لقد توقفت المؤسسة العلمية الدينية، المخولة تاريخياً حق البت في شرعية الإنتاج

لحظة التأسيس المعرفي

يمكن اعتبار الإمام الشافعي المؤسس الأول للبعد الأكاديمي للمعرفة الإسلامية من خلال اقتراحه لآليات ضبط الاشتغال المعرفي ضمن العلوم الشرعية. وقد تم هذا الضبط عبر تحديد الشافعي لمنهجية الاجتهاد الفقهي من خلال تحريره لأول مدونة في علم أصول الفقه عرفت باسم الرسالة. لقد كان صدور هذه المدونة الأصولية (الرسالة) بمثابة الإعلان الرسمي عن تأسيس علم أصول الفقه باعتباره العلم المنظم لشروط الإبداع الفقهي.

إن كون الفقه علم الغاية الرئيس في الإسلام السني حسب تعبير أبويعرب المرزوقي، أي علم إبداع وإنتاج الحلول التي تحتاجها الأمة لانتظام أحوالها الدينية والدينيوية، قد فرض ضرورة ضبط آليات إنتاجه حمايةً لمسارات الأمة الدينية والحياتية. هذا الدور المنوط بعلم أصول الفقه هو الذي جعل منه «أم العلوم» الإسلامية^(٢). ما هي الأسباب والدوافع التي كانت

من تحديد الخصائص العامة للمعرفة الأكاديمية التي تميزها عن غيرها من المعارف وتمنحها بالتالي صفة العلمية^(١) فهناك مجموعة من الخصائص تميز المعرفة الأكاديمية، من أهمها ما يلي:

- طبيعة العلاقة بين مكونات الخطاب العلمي من مرسل ومرسل إليه ومرجع.
- المرسل يخضع خطابه لقواعد وقابل للتحقق.
- المرسل إليه يمتلك قدرة على استيعاب الخطاب وعلى الحكم عليه وبالتالي يصبح هو كذلك مرسلًا.
- مرجع يفترض فيه تقديم البراهين الضرورية لخطابات مختلف الأطراف من مرسل ومرسل إليهم.
- وجود جماعة علمية معترف بها وتملك حق البت في صلاحية المعرفة المنتجة استنادًا إلى وحدة المرجع الخاص بحقلها المعرفي (champ disciplinaire).
- ج) تنظيم المادة المعرفية ضمن المجال الأكاديمي إلى اختصاصات معرفية (discipline) متميزة.
- فالأكاديمي يُعرّف بتخصصه وبه يُعرّف.

(١) المقصود هنا المعنى المتداول للصفة العلمية ضمن العلوم الإنسانية. مع التنبيه على أن تميز العلوم الدينية عن العلوم الإنسانية هو أساسًا تمييز مرجعيات لا تميز آليات إلا من حيث تطور علم عن آخر..

(٢) الصغير، عبد المجيد: الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام، قراءة في نشأة علم الأصول ومقاصد الشريعة. بيروت، دار المنتخب العربي، (١٩٩٤م). (ص ١٣)

دور الشافعي بالنسبة إلى علم الشرع مع دور أرسطو بالنسبة إلى علم العقل^(٢).

وثانيهما دافع مجتمعي صنعته ظروف التدافع مع الفرق الإسلامية الأخرى من جهة ومع السلطة المهيمنة في تلك المرحلة من جهة أخرى، حيث أصبح النص الشرعي إحدى أهم أدوات الصراع السياسي بين مختلف الفرقاء^(٣) لقد سعى كل طرف إلى احتكار تأويل النص الديني لسحب الشرعية من الطرف الآخر.

فالسطة بعد الانقلاب الأموي كانت تعيش حالة حرج نتيجة تباين مسارها عن مسار التجربة الراشدية ومع النص المؤسس لها. وكذلك كانت المعارضة -السلمي منها والعنيف- تستمد من هذا التباين مبررات مقاومتها لما تراه انحرافا عن المسار الراشد. وسيحول هذا

(٢) قال الفخر الرازي في مناقب الشافعي (ص ٥٧): «كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه، ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية معارضاتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للخلق قانونا كلياً يرجع إليه في معرفة أدلة الشرع. فثبت أن نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطاطاليس إلى علم العقل» نقلا عن «الرسالة». للشافعي (مصدر سابق).

(٣) هذا الروح المتمثلة في السعي لحماية النص الديني من هيمنة فرقاء الصراع تجلت أيضا في عملية جمع الأحاديث، حيث إن البخاري كان يرفض رواية الأحاديث عن دعاة المذاهب والفرق.

وراء قيام الإمام الشافعي بهذا الجهد المعرفي الاستيمولوجي المتميز في تلك اللحظة التاريخية؟

يمكن القول إن الإمام الشافعي كان محكوما لحظة تشييده لمشروعه المعرفي بدافعين رئيسيين يجسدان في نظرنا عمق وعيه بمسؤولياته التاريخية آنذاك:

أولهما دافع معرفي وليد الإحساس بأن حالة التراكم المعرفي خصوصا في المجال الفقهي في حاجة إلى تحديد معالم تضبط حركيتها الداخلية وآليات اشتغالها. ولعل رسالة الإمام عبد الرحمن بن مهدي إلى الإمام الشافعي والتي كانت مبعث كتابة أول مؤلف في الأصول المعروف بالرسالة توضح طبيعة الحاجة المعرفية آنذاك.

لقد كانت هذه الرسالة دعوة للإمام الشافعي لضبط قواعد النظر والعمل العلمي^(١) وهو جهد انتبه إلى قيمته الاستيمولوجية منذ القديم الفخر الرازي حين قارن بين

(١) «كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي وهو شاب أن يضع له كتابا فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار، ووجهة الاجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ، فوضع له كتاب «الرسالة»». انظر: مقدمة محقق الرسالة، الشافعي، محمد بن إدريس: «الرسالة». تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية، (١٣٩٩-١٩٧٩) (ص ١١)

وهذا ما قام به الإمام الشافعي من خلال تأسيس ما يمكن تسميته حسب التعبير المعاصر بـ«الأكاديمية الإسلامية» كضامن لوحدة الأمة وشرعيتها عبر مأسسة علمية للمعرفة تحفظ للأمة عقلها من الانحراف وسبيلها المعرفي من سيطرة فرقاء الصراع. فالمؤسسة الدينية السننية هي بالأساس فضاء معرفي مفتوح أمام الجميع شرط امتلاك القدرات المعرفية المؤهلة للاستنباط والاجتهاد^(٢). فبالرغم من أن العلماء كانوا حراس الشريعة والمتحدثين باسم الدين، فلم يعرف الإسلام السنني فكرة المرجعية الواحدة المعروفة في الكنيسة الكاثوليكية أو التي تطورت لدى المسلمين الشيعة الإثني عشرية منذ نهاية القرن الثامن عشر^(٣). سيعرف هذا الفضاء المعرفي الأكاديمي انخراط المذاهب السننية تأسيساً وإثراء. هذا التأسيس وهذا الإثراء ستحكمه آليات الاشتغال الأكاديمي من جهة، وتحديات ومتطلبات كل مرحلة على

الصراع مع امتداد عمقه الزمني الفرق السياسية إلى فرق دينية تغذي خلافاتها وصراعاتها ممارسات وثقافات الشعوب والقبايل التي شملها الفتح الإسلامي والتي أصبح البعض منها شريكا في هذه الخلافات بل مما يزيدا تعميقا وتعقيدا نتيجة تداخل القومي بالديني^(١) في ظل هذه الظروف التاريخية المتميزة بتعدد الفرق «الإسلامية» و«انحراف» السلطة وفشل جل المحاولات التغييرية العنيفة وغير العنيفة منها، بل واستيلاء بعض الطوائف على الحركات الاحتجاجية مما هدد بيضة الإسلام حسب تعبير الفقهاء، كانت الأمة في حاجة آنذاك إلى جهد من نوع خاص يحفظ للأمة جهاز تفكيرها ومنطق تحديد مصالحها.

(١) كانت جدلية المعرفي والمجتمعي ضمن العلوم الإسلامية محور دراسات ومقاربات منهجية عديدة، أهمها الدراسة القيمة المشار إليها سابقا للأستاذ عبد المجيد الصغير من منظور علم اجتماع المعرفة. تبقى الإشارة هنا أن الخلل الذي يصاحب هذا النوع من المقاربات هو كونها تهتمش الشروط الذاتية المنتجة للنص المدروس لصالح السياقات التاريخية والمجتمعية التي نشأ ضمنها النص. خير مثال على ذلك مقارنة المشروع الأصولي للإمام الشافعي ضمن هذا المنظور حيث يغدو معها وكأنه مشروع سياسي قائم أساسا على مجموعة من التوافقات التاريخية والمجتمعية. ويبدو لي أن بعض هذا الخلل مرده إلى كون أغلب هذه الدراسات أنتجها باحثون من خارج العلوم الإسلامية، بينما العادة ضمن العلوم الإنسانية أن مثل هذه الدراسات ينتجها المتخصصون في المجال العلمي المعني ببحث علاقته مع المجال السياسي. في نظرنا لا يمكن إنتاج قراءة سليمة لتراثنا العربي الإسلامي دون الدمج بين قراءة الشروط الداخلية والخارجية للنص التراثي.

(٢) السيد، رضوان، الإصلاح والمصالحة سؤال النهوض وسؤال الأولويات. (التسامح) مسقط، عمان، (السننة ٣)، (ع ١٠)، (٢٠٠٥)، (ص ١٩). وتعتبر كتابات المفكر العربي رضوان السيد خير مدخل لدراسة التجربة العلمية الإسلامية عموما والسننية خصوصا. انظر على سبيل المثال كتابه «الأمة والجماعة والسلطة» أو مقالاته العلمية المنشورة أساسا ضمن مجلة الاجتهاد البيروتية.

(٣) نافع، بشر: (دعاة وعلماء.. أزمة مستعادة في الخطاب الإسلامي)، (موقع الجزيرة نت).

لحظة الانقطاع المعرفي والتاريخي

لقد ظل الفقه وما صاحبه من علوم مساعدة سيد الساحة المعرفية الإسلامية رغم ما اعترى إنتاجه وتدريسه من فتور وجمود في المراحل الأخيرة. لكن هذه الهيمنة والسيادة ستعرف اهتزازا وبداية انحسار لحظة الاصطدام مع الغرب الاستعماري الذي كان حدثه بمثابة الإعلان عن نهاية الدورة الحضارية للأمة وإيدانا بانهيار مؤسساتها التقليدية السياسية والعلمية. لقد أبانت ردود فعل عموم المؤسسة العلمية الدينية (الأزهر، القرويين،...) أمام التحديات الجديدة عن عجزها على الإجابة على أسئلة العصر. ولعل في موقف الأزهر من بعض جوانب مبادرات محمد عبده الإصلاحية على المستوى العلمي خير دليل على حالة الترهل التي وصلت إليها هذه المؤسسة وعجزها عن استيعاب التحولات التي عرفها العالم الحديث.

لقد حاول الأستاذ الإمام محمد عبده تجديد أهم فرعين من فروع العلوم الإسلامية وهما علما الفقه (من خلال استدعاء موافقات الشاطبي) والعقيدة (من خلال تجديده درس العقدي)، بينما تشبث التقليديون

حدة من جهة أخرى. فلقد تجلى هذا الانخراط ضمن المشروع الأصولي لدى حجة الإسلام أبي حامد الغزالي مثلا في البحث عن صيغة للدمج بين البعد الإيماني والبعد المعرفي دون الوقوع في حبال الباطنية. وجاء شيخ الإسلام ابن تيمية مستعيدا الهم الاستيمولوجي للإمام الشافعي في ظروف مغايرة تميزت باستفحال خطر الباطنية مما جعل من موضوع التأويل مجال تركيز جهوده المعرفية. وقد كان الإمام الشاطبي خاتما لسلسلة المجددين الكبار للمعرفة الشرعية. فقد كان مشروعه العلمي من خلال كتاب الموافقات ولاسيما الجانب المقاصدي منه بمثابة إعادة تأسيس للمشروع الأصولي برمته، تركيبا واستيعابا إبداعيا لجهود من سبقه من المجتهدين الكبار. ويمكن اعتبار المدخل المقاصدي بمثابة محاولة لضبط وإحكام استخدام الأدوات الأصولية التي انتشر تداولها بعد الشافعي (مثل المصالح المرسله)^(١).

(١) مرجعية هذا الثلاثي (الغزالي، ابن تيمية والشاطبي) لا تزال قائمة إلى يومنا هذا. فالغزالي مصدر استلهام لناقدي الفلسفة القديمة والحديثة، وابن تيمية مصدر إلهام لعموم المدرسة السلفية ولنزعة الاستقلال المعرفي عن الغرب، بينما تظل مقاصدية الشاطبي المعتبر المفضل لجل النزعات الإصلاحية الفقهية والمعرفية. إن احتفاء المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالشاطبي يبرز أهمية الدور المعول عليه للدراسات المقاصدية في تجديد البعد التنظيري الديني.

حُضن الدين وقيمته. ففي ظل التطورات المعرفية التي عرفها العالم الحديث وما صاحبها من تحولات مؤسسية ومجتمعية، كانت البنى المعرفية التقليدية غير قادرة على استيعاب هذه التحولات دون القيام بثورة معرفية تعيد تأسيس بنيات المعرفة الإسلامية وفق متطلبات العصر وحاجات الأمة.

لم تكن المؤسسة العلمية التقليدية بالطبع هي المسؤول الوحيد عما آلت إليه الأوضاع، لكنها في استكانتها واكتفائها بالقيام بدور الممانعة والمقاومة تركت المجال مفتوحاً أمام من كان يتربص بها وينتظر الفرصة للإجهاز عليها من سلطات ضاقت من مزاحمتها لها على مستوى الشرعية المجتمعية، وفئات حديثة كانت تنتظر الفرصة للاستيلاء على موقع الشرعية المعرفية والمجتمعية.

الفكر الإسلامي ومسارات التأسيس

إن عجز المؤسسات العلمية التقليدية وتهميشها سيتيح الفرصة لنشأة فضاء معرفي جديد اصطلاح على تسميته بـ«الفكر الإسلامي». لقد نشأ هذا المولود المعرفي كردة فعل على عجز المؤسسات

بموقفهم المريح المتمثل في المقولة التاريخية: إن العلوم الإسلامية قد نضجت واحترقت ولا تحتاج إلى تجديد واجتهاد.

كان من نتائج عجز المؤسسات العلمية التقليدية عن مواكبة التطورات التي صنعتها لحظة الاصطدام مع الغرب، استحداث المدرسة العصرية والجامعة الحديثة لإنتاج أطر الدولة الحديثة وموظفيها، مما أدى إلى تهميش الدور المعرفي والمجتمعي للمؤسسات العلمية التقليدية. لم يكن التهميش حادثاً عرضياً لمسلسل إنشاء المؤسسات التعليمية الحديثة، وإنما كان في بعض جوانبه مقصوداً من حيث السعي لخلق فضاء معرفي تابع للدولة وبالتالي محاولة لنقل الشرعية من المؤسسات التقليدية إلى المؤسسات المستحدثة من طرف الدولة المستحدثة هي أيضاً. لقد استولت الدولة الحديثة على جل الوظائف التي كانت تاريخياً في عهدة مؤسسات المجتمع الأهلي، فهيمنت بذلك على جل مفاصل المجتمع.

إن الاحتكاك الثقافي والسياسي مع الغرب ولد حراكاً وتغيرات اجتماعية تطلبت اجتهادات تواكبها ليبقى المسلم في

الفضاء المعرفي الحديث الذي يقاسمه مجموعة من القضايا والإشكالات والمواقع ولغة الخطاب.

إن العلاقة الملتبسة للفكر الإسلامي بهذين الفضائين السابقين ستساهم في تمايزه عن «الفكر العربي» الذي يشاركه لغة الخطاب وعن العلم الشرعي الذي يتقاسم معه ذاكرة مشتركة. هذا الموقع البرزخي هو مصدر حيوية الفكر الإسلامي وأيضاً علة هجانه:

فالفكر الإسلامي يمتاز بحيوية تتجلى في تعدد الرؤى ووجهات النظر التي يختزنها داخله، كما تتجسد في تنوع قضاياها وطابعه النقدي بامتياز. النقدية ضمن الفكر الإسلامي مصدرها ميراث مشترك.

فعن المدرسة الإصلاحية ورث النزعة النقدية للتقليد، ومن هنا نفهم نزعته السلفية عموماً وموقفه السلبي من التصوف، وهي أيضاً إحدى منتوجات المؤسسة الجامعية الحديثة حيث تسود النقدية كمنهج معرفي. ويستمد هذا الفكر حيويته أيضاً من تعدد روافده وتنوعها بين روافد تقليدية وأخرى حديثة، ومن غياب السلطة المعرفية

لقد استولت الدولة الحديثة على جل الوظائف التي كانت تاريخياً في عهدة مؤسسات المجتمع الأهلي، فهيمنت بذلك على جل مفاصل المجتمع.

العلمية التقليدية عن الإجابة على أسئلة العصر وسعياً لملاء الفراغ الذي تولد عن تهميشها. وقد ساهم هذا الدور التاريخي الطلائعي الذي قام به حملة الفكر الإسلامي في حماية المعرفة الدينية ومن خلالها الأمة من محاولات المسخ الحضاري الذي تعرضت له لحظة تعرضها للهجمة الغربية الاستعمارية. وسيأتي تأسيس هذا الفضاء المعرفي الجديد أساساً من خارج المؤسسات العلمية التقليدية على يد خريجي المؤسسات التعليمية الحديثة استئنافاً لجهود علماء الإصلاح التي لم تجد التربة المناسبة ضمن الفضاء التقليدي.

لقد نشأ الفكر الإسلامي كامتداد لفضائين معرفيين متباينين:
الفضاء المعرفي التقليدي الذي صنعته المؤسسة العلمية الدينية والتي ينتمي إليها هذا الفكر على المستوى العقدي والروحي والمرجعي.

في الرأي سيسم منتوجه بضباية على مستوى المعالم الموجهة له. زيادة على ذلك فإن الرتق أو الترميق (bricolage) الذي هو خاصية كل فكر نقدي سيترك بصماته على الفكر الإسلامي أيضا^(١). في هذا الفضاء ستتعايش معارف وأفكار تنتمي إلى تخصصات معرفية ومرجعيات متباينة. ما يجمع بينها هو أساسا الدور النقدي والثقافي الذي تقوم به.

كما أن طابع الالتزام النضالي الذي هو من أحد أهم خصائص الفكر الإسلامي سيتمكن من حضور مكثف للإيديولوجيا باعتبار الأدلجة عملية عامة تطبع كل أشكال الفكر الملتزم، وباعتبار الإيديولوجيا، من حيث هي منظومة من التمثلات، تتميز عن العلم من حيث أن الوظيفة العملية - الاجتماعية تتغلب فيها على الوظيفة النظرية أو وظيفة المعرفة (ألتوسير)^(٢). فالإيديولوجيا نشأت ضمن هذا الفكر كمحاولة لاستيعاب واقع

الصارمة، فهو لا يخضع لأي مؤسسة تحدد مساطر التفكير ومعايير الصلاحية، كما يستمدّها أيضا من حوار/صراعه الدائم مع الغرب باعتباره آخر معرفيا ومع روافد الغرب المحلية، ومع التراث بوصفه جذورا له. هذه الحيوية والتعددية ستشمل مختلف مدارسه وتوجهاته السلفي منها وغير السلفي.

سيصاحب هذه الحيوية هجانة مرتبطة أساسا بأشكال تنظيم المعرفة وشروط تداولها ضمن حقوله المعرفية. فأسلوب إدارته للتنوع المعرفي الذي يخترنه وغياب تنظيم المعرفة الفكرية ضمن اختصاصات معرفية (discipline) واضحة إلى جانب طبيعة المسارات التي نهجها، كل هذا سيساهم في صبغ منتوجه المعرفي بنوع من الهجانة. فالفكر الإسلامي خليط من الأفكار التي تنتمي إلى مجالات متعددة من فقه وعقيدة وسياسة واقتصاد. ومن ثم فالمفكر الإسلامي قد يكتب في كل هذه المجالات من دون أن يساءل عن تخصصه.

(١) انظر جيل كيبيل، ويان ريشار: (إعداد)، المثقف والمناضل في الإسلام المعاصر. لندن، دار الساقى، (ط١)، ١٩٩٤، خصوصا مساهمة أوليفي روى (Olivier Roy)، (المثقفون الإسلامويون الجدد: محاولة لمقاربة فلسفية)، (ص ٢٣٥-٢٥٥).

(٢) جوزيف، غابل: الإيديولوجيا. (مجلة الكلمة)، (٤٧٤) (السنة ١٢) (ربيع ٢٠٠٥م/١٤٢٦هـ) نقلا عن الموسوعة الشاملة الفرنسية (Encyclopædia Universalis).

فصفة «المفكر الإسلامي» هي بمثابة جواز سفر لاقتحام جميع التخصصات. كما إن غياب الجماعة المعرفية ضمن المجال الفكري رغم ما يسمح به من حرية

الفكر الإسلامي ابن لعصره على مستوى الاهتمامات، ووفي لتاريخه على مستوى المرجعيات. فضمن الفضاء المعرفي الحديث تحتل الأبعاد السياسية الصدارة من حيث الاهتمامات والعلوم الاجتماعية من حيث الاشتغال^(١).

إن آثار اهتمامات الفضاء المعرفي الحديث ومجالات اشتغاله بارزة للعيان لكل متتبع لإنتاجات الفكر الإسلامي ورجالاته. فـ «الإسلاميون» رجالات الإسلام المعاصر ميسونون حتى النخاع.

ومع الفكر الإسلامي ستعرف النظرة التقليدية الدينية للعالم تحولات شبه جذرية. فبدل الحديث عن دار الحرب ودار الكفر ستدخل المجال مصطلحات جديدة: الاستعمار، الرأسمالية، الاستكبار... فالتقسيمات التقليدية لن تختفي مطلقاً من الساحة حيث ما يزال يوظفها من جهة ما اصطلاح على تسميتهم بـ«السلفية الجهادية» في صراعاتهم مع الغرب ومع المجتمعات المعاصرة بصفة عامة، ويوظفها «فقهاء» العصر على مستوى الفقه الفردي لتبرير بعض المعاملات

بدأ يتفقت من الأطر الدينية التقليدية. هذه الهجانة لا تعني أبداً أن الفكر الإسلامي لا يمتلك أي نسقية داخلية ومن ثم فهو مفتوح وأبوابه مشرعة أمام كل وافد. فهو يمتلك جهاز حماية داخليا يصد كل دخيل. ولعل الطريقة التي رد بها هذا الفكر كلا من «اجتهادات» حسن حنفي ومحمد شحرور أو نصر حامد أبو زيد وغيرهم والكيفية التي صداهم بها عن حماه على الرغم من ادعائهم الملح لصفة «المفكر الإسلامي» مؤشّر دال على وجود هذا الجهاز وعلى مدى حساسيته ضد كل من لا يتناغم مع طبيعته. هذه النسقية هي نسقية إيديولوجية منافحة، تؤدي دوراً دفاعياً. فالأدلجة منحت الفكر الإسلامي «نسقية» لكنها وسمته بتشوّهاتها.

بطبيعة الحال فإن وجود نظام الحماية الذاتي لا يعني أنه نظام مغلق في وجه كل جديد. فقد استوعب الفكر الإسلامي على المستوى الجزئي كثيراً من أفكار من صداهم على المستوى الكلي. إن مشكلة الفكر الإسلامي نتيجة هيمنة الروح النقدية عليه، أنه أكثر نجاعة على مستوى النفي وأقل كفاءة على مستوى الإثبات.

(١) أوليفي، روا: المثقفون الإسلاميون الجدد: محاولة لمقاربة فلسفية، (المرجع السابق)

في العلاقة بين الفكر الإسلامي والعلوم الإسلامية

لقد احتل الفكر الإسلامي في عصرنا الحديث تقريبا مجموع الفضاء المعرفي الإسلامي بعد غياب وتغييب المؤسسة العلمية الدينية رجالا ومعرفة. فقد حاول أن يملأ الفراغ الناتج عن هذا الغياب /التغييب، لكن طبيعة تشكله ومساراته لم تسمح له أن يلعب هذا الدور البديل الذي كان يطمح للقيام به ويسعى جاهدا لبلوغه. لقد نشأت المؤسسة العلمية والعلوم الإسلامية المرتبطة بها ضمن سياقات تاريخية تميزت بامتلاك الأمة فيها لمقومات الاستقلال الحضاري، كما اتسمت بالتسليم الطوعي بالأولوية المطلقة للمرجعية الإسلامية على غيرها من المرجعيات. لقد كان همُّ المؤسسة العلمية السنية وعلماؤها من التأسيس الأكاديمي للمرجعية المعرفية للأمة هو حماية البعد المعرفي الديني من كل محاولات الاختراق والتوظيف المذهبي والسياسي. وما قبول هذه المؤسسة العلمية باقتسام الأدوار المجتمعية مع المؤسسة السياسية إلا محاولة لتحرير البعد الأكاديمي الديني من كل الاستعمالات والتوظيفات التي تتنافى وهويته المعرفية.

التي «اضطر» إليها المسلم المعاصر (قروض السكن نموذجًا). وهنا نشير إلى أن العلوم الإسلامية (الفقه) تحضر أساسا عند المسلم الفرد وتغيب عند التفكير للجماعة لأنها علوم تطورت ولاسيما الفقه منها اهتماما بالفرد المسلم لحظة انفصال «الشرع» عن السلطة السياسية.

فنتيجة انفصال الحياة العامة عن الدين تحول التدين إلى نشاط فردي، أما حضوره على المستوى الجماعي فهو حضور احتجاجي. الفقيه يؤطر الحياة الفردية والمفكر يؤطر الفضاء الاحتجاجي ضمن الفضاء العام. وما الدعوات لبناء الفقه السياسي إلا نموذج للإحساس بهذا الفراغ على مستوى التشريع للجماعة المسلمة.

هذه التحولات المعرفية هي نتيجة منطقية لانخراط المسلم المعاصر في اهتمامات عصره وبروز فئات مجتمعية حديثة (خريجو التعليم الحديث، موظفو الإدارات العمومية وغير العمومية، وبصفة عامة اتساع دائرة المتعلمين)، وتعدد فضاءات المعرفة (المنابر الإعلامية، الجمعيات الثقافية...).

فإنه يوظف هذه المعرفة في سياقات معرفية ومجتمعية مخالفة في كثير من الأحيان لما نشأت له وبه. فموضوع الربا مثلاً يعالجه الفقهاء من خلال نسق الأدلة العلمية والفقهية بينما يحضر لدى المفكرين في إطار تدافعي كعلامة على تميز الإسلام على غيره من النظم الأخرى، أو كاحتجاج على انحراف مجتمعي أو سياسي. المنهج الاستخدائي نفسه يوظف مع العلوم الطبيعية الحديثة من خلال خطاب الإعجاز العلمي لكسب معركة التنافس مع الحديثين^(١).

لقد كان العلماء ضمن المدرسة الدينية التقليدية هم الفاعلين الرئيسين، بينما كانت الحركة الإسلامية ورجالها هي الموجه الرئيس لمسارات الفكر الإسلامي في كثير من مراحلها. لقد نشأت الحركة الإسلامية كردة فعل لغياب المؤسسات التاريخية (الخلافة الإسلامية والمدرسة الدينية) ومحاولة لملاء الفراغ الناتج عن هذا الغياب، لذا نرى اختلاط البعدين السياسي

الفقيه يوظف الحياة الفردية والمفكر يوظف الفضاء الاحتجاجي ضمن الفضاء العام. وما الدعوات لبناء الفقه السياسي إلا نموذج للإحساس بهذا الفراغ على مستوى التشريع للجماعة المسلمة.

من هنا نفهم غلبة الهم المعرفي على هذه العلوم في خضم جدلية المعرفة والمجتمع. بينما يغلب الهم المجتمعي/السياسي ضمن مسارات الفكر الإسلامي نتيجة صراعه من جهة مع القوى الحديثة المنازعة لأولوية المرجعية الإسلامية، ومن جهة أخرى لتدافعه مع بقايا المؤسسة العلمية التقليدية المنزعجة من هذا الوافد الجديد على الفضاء المعرفي الديني الذي ترى فيه منازعا لما تتوهمه من سلطة مجتمعية ما زالت تتحكم فيها، لذا غلب عليه منهج الاستخدام والتوظيف للدين وللعلم الحديث كسباً لشرعية لم يتمكن من تأسيسها أو لم يجد من يسلم له بها.

(١) نلاحظ هنا هيمنة المنطق الحجائي نفسه سواء في الحديث عن العلوم الطبيعية أو عن الاقتصاد، وهو منطق الإعجاز. إنه منطق إفحام الآخر الذي يرتكز بدوره على خلفية صراعية.

ورغم أن الفكر الإسلامي يستمد مادته المعرفية من التراث الإسلامي

أولهما هو المقوم المعرفي: ذلك أن تدبير شؤون المجتمع ومساراته تتطلب معرفة علمية مقننة تخضع لإشراف جماعة علمية معترف بها ومخولة مجتمعياً بتحديد شروط الإنتاج المعرفي والتصديق عليه. وثانيهما هو مقوم الشرعية: حيث لا يمكن لأمة أن تنهض ولا أن تستقر أوضاعها في ظل اختلال نظام شرعياتها، وبالأساس شرعية نظامها المعرفي.

هذا الخلل على المستوى المعرفي والشرعيات المؤسسة له يتطلب جهوداً تتناسب ومتطلبات اللحظة التاريخية. لكن مما يؤسف له، فإن جل محاولات إصلاح الخلل كانت مسكونة بأغراض وهواجس ليست في كثير من الأحيان من صميم المعرفة ولا من متطلبات اللحظة التاريخية:

فالفاعل المعرفي غير الديني يسعى لتأسيس معرفة وشرعية مستقلة عن الدين إن لم تكن مخصصة له، لكنه فشل في تحقيق مراده رغم امتلاكه لكل مقومات القوة، بسبب تبعيته للخارج من جهة، ونتيجة لممانعة الأمة لأي تأسيس للشرعية خارج سياقاتها

والمعرفي في أثنائها مما شكل ما يمكن نعتة بالمعرفة النضالية كأهم خصائصها⁽¹⁾. كل محاولات ملء الفراغ الرئيس الناتج عن غياب مؤسسة التشريع المعرفي الشرعية من طرف المؤسسة العلمانية الحديثة، أو من طرف الفاعلين الدينيين المعاصرين من مثقفين ومفكرين وحركات لم يكتب لها النجاح لأسباب متعددة منها ما هو مجتمعي تاريخي ومنها ما هو معرفي.

إعادة بناء المعرفة الإسلامية: الضرورة والعوائق

أين يكمن الخلل؟ وما هي سبل الإصلاح؟

الخلل المعرفي وآثاره المجتمعية يكمن في نظري في اختلال مقومين رئيسين:

(1) تجدر الإشارة هنا أن مساهمات الحركات الإسلامية في المجال الفكري بقيت أسيرة جهود بعض أفرادها، ولم ترق إلى الجهد المؤسسي، برغم المواقع الريادية التي كانت للبعض ضمن هذه الحركات (الترايب والخنوشي مثلاً). ولم يتجاوز دور الحركات في هذا المجال تهيئة الظروف النفسية والدعائية لتلقي ونشر هذه الجهود المعرفية الفردية، دون أن يتعداه إلى خلق الشروط التاريخية والمؤسسية المناسبة لانطلاق صحة فكرية فعلية. وجل مساهمات الحركيين تمت بعد انسحابهم أو تجميد عضويتهم ضمن هذه الحركات (جمال الدين عطية والمرحوم عبد الحليم أبو شقة خير مثال على ذلك).

والمُشرِّع لكل الشرعيات المعرفية موطن اشتغالهم الرئيس، بينما الشارع والمنابر الإعلامية موئل المفكر والمثقف الحديث.

أما بقايا المؤسسة العلمية التقليدية فنتيجة تبعيتها للسلطة السياسية من جهة وبسبب اغترابها عن أسئلة العصر من جهة أخرى لم تعد مؤثرة لا في الساحة المعرفية ولا المجتمعية. وما كان له دور من خريجي ما تبقى من المؤسسات العلمية التقليدية فقد اكتسبه لحظة التحاقه بالفضاءات الاحتجاجية التي توطرها الحركات الإسلامية ومنظمات المجتمع المدني الحديث.

ما المطلوب في ظل هذا الوضع؟

واجب الوقت حسب تعبير الفقهاء هو تحرير الشرعية المعرفية الدينية من كل محاولات التوظيف التي تتنافى وطبيعة المعرفة الإسلامية وخصوصيتها، وإعادة بناء المنظومة العلمية الإسلامية وفق شرطين أساسيين: أولهما الاستجابة لمتطلبات العصر ولحاجات عموم الإنسانية، وثانيهما الحفاظ على هويتها المعرفية لتكون جواباً أصيلاً لا تليقاً. وهذا يتطلب من المعرفة الدينية أن

كل محاولات ملء الفراغ الرئيسي الناتج عن غياب مؤسسة التشريع المعرفي الشرعية من طرف المؤسسة العلمانية الحديثة، أو من طرف الفاعلين الدينيين المعاصرين من مثقفين ومفكرين وحركات لم يكتب لها النجاح لأسباب متعددة منها ما هو مجتمعي تاريخي ومنها ما هو معرفي.

التاريخية من جهة أخرى. وقد أصبح دور هذا الفاعل وما زال يساهم في إدامة وضعية الاختلال هذه.

بينما لم يتمكن الفاعل الديني الجديد من مفكرين ومثقفين من تأسيس واستعادة الشرعية المعرفية لانشغاله بما هو سياسي أكثر مما هو معرفي. إذ الفعل السياسي فعل مباشر لكن مفعوله قصير المدى. فالشافعي وغيره من العلماء الأئمة أسسوا لشرعيتهم أساساً عبر جهودهم المعرفية. لقد راهنوا على الفعل الرمزي الذي وإن كان غير مباشر فهو بعيد المدى. لقد كانوا علماء أكثر منهم مناضلين. وقد كانت المدرسة الدينية والجامع التي هي الفضاء الشرعي

ففي عصرنا هذا حيث تداخلت المعارف والمشاكل، تقلص هامش الخصوصية إلى أبعد الحدود لدرجة لم يعد فيها معنى ولا مكان ولا إمكان لمعرفة محلية.

تستعيد بعدها الجذري والكوني من خلال طرح المشاكل الأساسية لعموم الإنسانية. ففي عصرنا هذا حيث تداخلت المعارف والمشاكل، تقلص هامش الخصوصية إلى أبعد الحدود لدرجة لم يعد فيها معنى ولا مكان ولا إمكان لمعرفة محلية.

كما أن انتظام العلوم الإسلامية ضمن مساقات معرفية معينة كانت تتحكم فيه هوية هذه المعرفة وحاجات المجتمع المؤسس لها والمرتبطة به، بينما انتظام المعرفة المعاصرة الغربية الهوية تتحكم فيه أساسا محاولات الاستقلال عن كل ما هو ديني. المعرفة الدينية تستحضر البعد الإيماني ولا تخفيه بينما المعرفة الغربية تسعى جاهدة لتحديد العلم بل تسعى لأبعد من ذلك لتشيينه وتسليعه.

ليس المطلوب إذن إعادة بناء المعرفة الدينية في بعدها الديني الضيق، وإنما إعادة تأسيسها في بعدها الإنساني الشامل لتجاوز حالة الانقسام التاريخي والمعرفي. بالطبع لن يكون الطريق معبدا إذ إن هناك عوائق ذاتية وموضوعية تقف حاجزا أمام هذا المشروع التأسيسي المعرفي:

- أولها حالة الانقطاع التاريخي المؤسسي والمعرفي التي تقف سدا منيعا أمام مشروع إعادة بناء العلوم الإسلامية.

- ثاني أكبر العوائق وأخطرها هو إيهامات الفكر الإسلامي الذي يوحى حضوره بغياب الحاجة إلى إعادة بناء العلوم الإسلامية. ف«شمولية» الفكر الإسلامي تخلق إحساسا وهميا بالتخمة المعرفية.

ذلك أن المعرفة الإنسانية اتسعت وتنوعت لدرجة أن مجموعة من العلوم الحديثة لا يربطها بقديم العلم منها إلا المسمى (نموذج علم الفلك). زيادة على ذلك فإن مقياس الحقيقة العلمية انتقل من اللغة والمنطق إلى العلوم الطبيعية والكونية حيث أصبح مقياس الحقيقة ماديا بالأساس.

بل إن ولوجه الجامعة كمساق معرفي يمدد هذا الوهم من خلال ما يمنحه

والقيم المؤسسة له والفاعلة فيه. إن الوعي بخطر غياب العلوم الإسلامية ومؤسساتها ومن ثم الوعي بالحاجة إلى إعادة بنائها، وزرعه في أذهان الفاعلين هو أهم متطلبات المرحلة.

إن إعادة بناء العلوم الإسلامية واستعادة المؤسسة العلمية الدينية لدورها التاريخي لا يعني انتفاء الحاجة إلى الفكر الإسلامي بقدر ما يعني ضرورة أن يتولى كل فرع من فروع المعرفة الإسلامية دوره المنوط به. فالعلم فضاء لتقنين المعرفة وضبطها وفق سياقات تم تعييدها وترسيمها عبر جهود معرفية متواصلة، بينما يبقى الفكر فضاء مستقلا عن كل سلطة وكل محاولة لترسيمه هي قتل للفضاء النقدي داخله الذي هو مجال إبداعه بامتياز.

في ظل أوضاع معرفية سليمة يمكن أن تنشأ علاقات تفاعل إيجابية بين المجالين كما هو جار لدى الأمم الأخرى حيث العلم بصرامته المنهجية يرشد الفكر، بينما الفكر بروحه النقدية المتحررة من قيود التخصص الدقيق يلهم العلم في ارتياد أسئلة وآفاق جديدة.

من «شبه شرعية» أكاديمية لهذا المنتج المعرفي. بالطبع تبقى هذه الشرعية ناقصة لكون المعرفة الأكاديمية لها شروط تسم هويتها، من مثل وجود الجماعة العلمية المعترف بها وتنظيم المعرفة عبر مساقات وتخصصات علمية، وهذا ما يغيب عمليا في الفكر الإسلامي.

خاتمة

إن مشروع إعادة بناء العلوم الإسلامية يسمح بوصل ما انفصل من المعرفة الإسلامية. ذلك أن العلوم الشرعية تحيل إلى تاريخ معرفي يتموقع فيه العالم أو الفقيه ضمن سلسلة من العلماء وضمن فضاء معرفي متواصل.

العالم يستأنف قولاً بينما يشكل الفكر انقطاعات وانفصالات. إعادة بناء الفقه مثلا تفرض الانخراط ضمن السياق التاريخي للفقه رغم كل التجديدات المطلوبة والممكنة وهذا ما يتعذر داخل المجال الفكري. النهضة العلمية لا يمكن إنجازها من دون وصل حي بين ماضي الأمة وحاضرها وصلا يجعلها تتجاوز إيهامات الاتصال والانفصال على مستوى التاريخ